حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديموقراطي.

د. أحمد باي / مريم دندان
قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة.

ملخص.

تعتبر حرية الرأي والتعبير من المقومات الأساسية لبناء الأنظمة الديمقراطية، فإلى جانب أنها قيمة ممارساتية للمواطن في المجتمع، الذي له الحق في التعبير عن رأيه في مخرجات النظام السياسي، وممارسة المعارضة أو التأييد بناء على ذلك، لها تأثيرات بنائية أخرى إذ تساعد في توسيع مبادئ المشاركة السياسية، سواء من خلال العملية الانتخابية، أو الحق في النشاط في الديناميات السياسية، ممارسة المعارضة، والظهور في عديد أنماط الحراك السياسي ذات أبعاد ديمقراطية مثل الرأي العام، والتعبير الجماعي عن القيم والمشاكل والتوجهات المجتمعية، في جو من الأمن، وهو الأمر الذي يساعد على تجسيد قيم الديمقراطية وتفعيل قيمها في المجتمع.

Abstract :

Freedom of opinion and expression is considered one of the main fundamentals to build democratic systems, besides that it is a practical value to the citizen in community who has the right to express his opinion concerning the outputs of political system, and thus practicing opposition or support , it also has other structural effects where it helps in the expansion of political participation principles , whether through the electoral process , or the right to join political parties, practicing the right of opposition fearlessly , and emerging in other forms relevant to democratic dimensions such as public opinion , collective expression about values , problems and requests all that happens in an atmosphere of security, which helps in the embodiment of democracy values , and enabling its values the society.

مقدمة:

حظيت العديد من المواضيع والمفاهيم بالاهتمام والرعاية الأكاديمية والإعلامية في الأدبيات السياسية الحديثة، على غرار موضوع التحول أو البناء الديموقراطي، وحرية الرأي والتعبير، وبخاصة في سياق تطورات بنائية ووظيفية مست عديد الأنظمة السياسية في مناطق جغرافية مختلفة.

فالتحول الديمقراطي من القضايا التي أفرزتها التغيرات الجيوسياسية العميقة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، هذه المرحلة عرفت انتشار مفاهيم سياسية وقانونية على مستوى الدراسات الأكاديمية والسياقات الإجرائية، تبرز في عمومها أنماط علائقية جديدة تنظم وتحدد آليات التواصل بين الدولة والمجتمع، إذ أصبحت القيم الديمقراطية الضابط السياسي والقانوني الرئيسي للسلوك السياسي.

في هذه المرحلة المهمة من مراحل تطور آليات الأداء الوظيفي للنظام السياسي، يصبح المجال التشريعي المؤشر الحقيقي لقياس مستوى ذلك التطور على المستويين: التشريعي القائم على صلاحية ومواءمة المنظومة القانونية للتحولات، والمستوى الإجرائي القائم على مدى إحرام الحقوق والحريات، وتقيد الممارسات بالضبط القانوني.

في خضم كل هذا التطور تلعب حرية الرأي والتعبير دورا جوهريا، إذ تعبر آلياتها وممارستها على توافر الأدوات الرئيسة للتحول والممارسة الديمقراطية في مختلف المستويات البنائية في المجتمع - أي بين أفراد المجتمع من جهة أو بين الأفراد والسلطة من جهة ثانية - الأمر الذي يساهم في إيجاد نظام تداولي تشاركي يساعد الأفراد على أن يكونوا أكثر ايجابية وفعالية في محيط مجتمعاتهم.، وذلك عبر احترام قيم الحرية في التعبير وابداء الرأي، وفسح المجال للنخب والانتقاد البناء.

وعليه فحرية الرأي والتعبير واحدة من دعائم الديمقراطية، إذ هناك علاقة شرطية بين مساحة الحرية الممنوحة للمواطنين وبين مستوى رقي الممارسة الديمقراطية، وبذلك يتناسق اتساع أو ضيق هامش الحرية مع مدى انتهاج وممارسة الديمقراطية، وعليه لا يتحقق التناسق الايجابي إلا من خلال ترسيخ ديناميكي وتراكم منفتح للحريات الفردية والجماعية، فتساهم بذلك حرية الرأي والتعبير في إضفاء الطابع الديمقراطي على الممارسات والعلاقات داخل المجتمع.

وعليه، فالمداخلة تعالج الإشكالية التالية:

إذا كانت حرية التعبير من الدعائم الأساسية الديمقراطية، **ففيما تتجلى تأثيراتها السياسية والقانونية على البناء والممارسة الديمقراطية ؟.**

وسوف نحاول الإجابة عن الإشكالية من خلال تغطية المحاور التالية:

1 - البناء المفاهيمي للموضوع .

2 - المتطلبات البيئية لحرية الرأي والتعبير كمقوم بنائي للديمقراطية .

3 - البناءات الديمقراطية لحرية الرأي والتعبير .

4 - خاتمة

1 - البناء المفاهيمي للموضوع:

1 -تعريف حرية الرأي والتعبير:

تعد حرية الرأي والتعبير من أهم مقومات الحرية الفكرية، إذ أنه من حق الإنسان التفكير في ما يعنيه من شؤون وقضايا، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، قبل الانتقال إلى التعبير عن هذه المكنونات الفكرية وتحويلها إلى مدركات مرئية عبر وسائل مختلفة يبدع بعضها، ويستفيد من تراكمية الإبداع الاجتماعي أحيانا أخرى.

والملاحظ على هذه الظاهرة التركيب المفاهيمي المعقد الذي يمتاز بدلالات فكرية مؤثرة، مرتبط جميعها ومعبر عن محرك واحد هو الإنسان مما يجعلها ظاهرة إنسانية بامتياز. وعليه فإن ضبط مفهوم حرية الرأي والتعبير يمر حتما عبر تفكيك هذا التركيب وإعادة صياغته صياغة تركيبية منطقية معبرة عن دلالته المعرفية والإجرائية.

أ. تعريف الحرية:

تعتبر الحرية من أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان، إذ تمثل قوام حياته الإنسانية وأساس وجوده.

وفي سياق تعريف الحرية اختلفت الآراء وتعددت، حيث وردت فيها تعاريف وجهتها بناءًت فكرية، دينية، إيديولوجية، غير أنها لم تختلف في جوهر الحرية كقيمة إنسانية طابعة للمفهوم الوجودي للإنسان.

-الحرية في الفكر الإسلامي:

الحرية في الفكر الإسلامي هي ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات الأخرى، وهي المقدرة القيمية التي تمكنه من ممارسة الأفعال والأقوال، والقيام بتصرفات بإرادة واختيار من غير قسر ولا إكراه، ولكن في حدود ضوابط معينة[1]، أي أن الحرية هي السبيل الممكن للإنسان من التعبير عن وجدانه بمجموعة من الأفعال والتصرفات والأقوال، فيما تسمح به المنظومة القانونية الضابطة لسلوك المجتمع، ولكن دون إلحاق الضرر بالآخرين[2].

-الحرية في الفكر الغربي:

اهتم التفكير الغربي في ميدان الفلسفة السياسية، ثم علم السياسة بالحرية كظاهرة من الظواهر التي طرحت للدراسة والبحث، سواء كموضوع رئيسي أو متغير تركيبي في مفهوم أشمل منه. وهو ما ظهر في عديد الاجتهادات (مثل: الدولة – السيادة – الفصل بين السلطات – الديموقراطية...)، وفي هذا السياق يعرفها **جون لوك** (من فلاسفة العقد الاجتماعي)، بأنها: " الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين "، أما **مونتيسكيو** فيعرفها بأنها:" الحق الذي فيما يسمح به القانون، والمواطن الذي يبيح لنفسه ما لا يبيحه القانون لن يتمتع بحرية، لأن باقي المواطنين سيكون لهم نفس القوة "[3]

ونصت المادة الأولى من الإعلان العالمي للحقوق الإنسان على أن: **الناس يولدون أحرارا، ومتساوين في الكرامة والحقوق**[4].

إذن ومن خلال ما تقدم، نستنتج أن مختلف التعاريف لظاهرة الحرية تتفق في اعتبارها التعبير على الإرادة الإنسانية المتخلصة من القيود والإكراه المادية والمعنوية، إلا إذا تعلق الأمر بمجال حرية الآخرين.

ب. تعريف حرية الرأي:

من المنظور التشريعي، تعتبر حرية الرأي من أهم الحريات المكفولة في الدساتير المعاصرة، وخاصية فارقة للدولة العصرية، وتعبيرا عن رقي الثقافة العامة للمجتمعات.

أما من المنظور السياسي، فحرية الرأي من المقومات الرئيسة للديمقراطية، إذ تعبر عن قيم المواطنة، والمشاركة السياسية، وأهمية الدور البنائي للنخبة وألا نخبة (المواطن البسيط في ثقافته السياسية) في الكينونة السياسية داخل المجتمع.

وفي سياق الأهمية، فإن المقصود بحرية الرأي: " فسح المجال أمام الإنسان لأن يحدد بنفسه ما يعتقد أنه صحيح في ميدان ما."[5]، وحرية الرأي هنا لها سياق نفسي شعوري غير معبر عنها وبتالي الرأي لا يلزم إلا صاحبه، وسياق سلوكي مرئي معبر عنه قد يكون ذا تأثير عالي، وهنا لابد من وجود الضوابط القانونية المؤطرة والمنظمة لحرية التعبير دون المساس أو الإنقاص في جوهر الحرية.

كما تعني حرية الرأي " الحرية لكل فرد في أن يتبنى في كل مجال أو مضمار الموقف الفكري الذي يختاره، سواء في موقف داخلي أو فكر حميم، أو اتخاذ موقف عام".[6]

وأهمية حرية الرأي لا ترتبط بوجودها فقط وإنما كذلك في جانبها التأثيري، ففي إطار التفاعل والتواصل الاجتماعي بين الأفراد تلعب الآراء الحرة دورا بالغا في تشكيل وبلورة الرأي العام، ومن ثم نسق التأثير الجمعي في المواقف والقضايا الحاسمة في المجتمع.

ج. تعريف حرية التعبير:

تعبر حرية التعبير على تحرر الإنسان من القيود المادية والمعنوية للتعبير على ملكاته ومواهبه، ومواقفه وتوجهاته في مختلف مناحي الحياة، كما تشكل وسيلة للتعرف عن المشكلات، والتعبير عن الآمال والطموحات، الأمر الذي يفعل نمط التواصل البيني (بين الأفراد والمؤسسات – الأجهزة...)، ويعزز درجة عقلانية ورشادة الحلول والقرارات. كما تدل حرية التعبير على: تعبير الإنسان عن وجهة نظره بمختلف وسائل التعبير الشفهية أو الكتابية، في القضايا الخاصة أو العامة، الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من أجل تحقيق النفع والخير للمجتمع [7].

أما في الإسلام فإن حرية التعبير تعني أن يعبر الإنسان عن رأيه في القضايا العامة، وفي الحدود التي يبيحها الشرع والعقل، وهو ما يناقض الكبت والقهر.كما قدس الإسلام حرية التعبير وجعلها من ضرورات بناء مجتمع العدالة والمساواة، غير أن ذلك لا يجب اسقاط فرضية " لا حرية دون مسؤولية".

مما تقدم يتضح بشكل جلي مضمون حرية الرأي والتعبير كقيمة عالية الدلالة عن الإنسانية والوجود والكرامة، والدور الايجابي الذي يلعبه الفرد داخل الجماعة والمجتمع، هذا الدور مرهون بحرية أفراد المجتمع في التفكير والتعبير عن الآراء في تشكيل سلوكي معبر عن المطالب والحاجات والمواقف دون إجبار أو إكراه لا من النظام السياسي الملك لقوة الإكراه، ولا من المجتمع المعبر عن منظومة متآلفة من العادات والتقاليد، غير إن ذلك لا ينفي الحدود والأطر التي تضبط حرية التعبير والتي من الحقوق السياسية، أما حرية الرأي فهي من الحقوق المدنية المطلقة والتي لا تخضع لأي ضغوط .

د. تعريف التحول الديموقراطي:

إن التحول أو الانتقال الديموقراطي هو قيام ثقافة سياسية جديدة لدى مختلف فواعل وديناميات العملية السياسية (سلطة – معارضة)، تسمح ببناء وعي جديد في المجال السياسي، وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، وتظهر هذه الثقافة من خلال تصور العملية السياسية بوصفها منافسة اجتماعية سلمية، تسودها مبادئ التوافق والتراضي كقاعدة للصراع والتنافس السياسي بين مختلف الأطراف.، والتنازل عن الميول لاحتكار السلطة والتفرد بالقرار كضرورة لمراعاة مصالح الأطراف الأخرى في العملية السياسية، أي مراجعة التقاليد التسلطية والشمولية، والتحلي بقيم العدالة في توزيع السلطة[8].

وعليه فإن التحول الديمقراطي، هو عبارة عن التحولات في الممارسة للسلطة التي تصبح مفتوحة أمام التداول، وقيام المعارضة الذي يصبح حقا للأفراد والتكوينات السياسية المختلفة، وتنمية وتفعيل الديناميات السياسية واعتماد الانتخابات والتصويت كآلية للتغيير، وإعلاء القانون والشفافية والمساءلة، والمشاركة السياسية، وتقديس الحق في حرية الرأي والتعبير. أو هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي، وآليات عمله، الناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير[9].

2 -المتطلبات البيئية لحرية الرأي والتعبير كمقوم بنائي للديموقراطية:

إن الجزم بأهمية حرية الرأي والتعبير للبناء والتأسيس للديموقراطية أمرا -لا شك فيه -غير أن وجودها لا يعني بالضرورة التأثير الايجابي والفعال في مسار

التحول والانتقال الديموقراطي، وإن كان ذلك معبرا في حال تجذر الديموقراطية، لأن مرحلة التحول تحتاج إلى جودة الرأي وجودة التعبير، الأمر الذي يستدعي توافر شروط أساسية – فضلا عن الإطار التشريعي اللازم -نذكر منها:

أ. **الثقافة السياسية:**

تعتبر الثقافة السياسية من أهم الشروط اللازمة لجودة وفاعلية حرية الرأي والتعبير في سياق البناء الديموقراطي، فالثقافة السياسية الداعمة والمتراكمة عبر الأجيال تساهم في جعل حرية الرأي والتعبير ذات أهمية بالغة بالنسبة لرفع دلالة التأسيس للديمقراطية الناشئة.

وتعرف الثقافة السياسية على أنها جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وأنها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية (**موريس ديفارجي**). أما "**لوسيان باي** "فقد بنى مفهوم الثقافة السياسية على انه التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الأفراد الذين يكونوه، إذن فهي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية[10].

ويقد **غابريال الموند** (G- Almand) تعريفا متكاملا ودقيقا يعبر بطريقة رائعة عن دور الفرد في الحياة السياسية، سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي، حيث يرى بأن الثقافة السياسية هي: " توجهات (oriontations) واتجاهات (attitudes) الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته، وكذا رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي.[11].

وفي هذا السياق يميز **ألموند ووفيربا**، وبالاعتماد على دراسات كل من **تالكوت بارسونز ووإدوارد شيلز** بين ثلاثة أشكال من التوجهات السياسية هي: [12]

1. **التوجه الإدراكي:**

ويقصد به المعرفة والإدراك الذي يكونه الأفراد بخصوص النظام السياسي، والأدوار المنوطة به، وشاغلي المناصب العليا، وكذا كل ما يتعلق بمدخلات النظام ومخرجاته.

2. **التوجه العاطفي:**

وهو كل ما يتعلق بمشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي، سواء تعلق الأمر بمفهومه الكلي أو بجزء من أجزائه (أحد مؤسساته).

3. **التوجه التقييمي:**

ويعنى هذا الشكل من أشكال التوجهات السياسية بمجمل الأحكام والآراء التي تصدر عن الأفراد تجاه النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي م مشاعرهم تجاهه.

- **النخبة والثقافة السياسية:**

بالرغم من أن تأثير الثقافة السياسية الجماهيرية على التحول الديموقراطي قد جرى النقاش حوله بصورة واسعة، فإن أهمية الثقافة السياسية للنخبة لم تُطرح غالباً الا بدرجة قليلة. يبقى أنه في الدول التي تسود فيها الثقافة السياسية الأبرشية أو المحدودة أو ثقافة الخضوع، فإن الثقافة السياسية للنخبة تعتبر رئيسية.

وحتى حين تكون مواقف الجمهور حيال السياسة متطوّرة جداً كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الرصينة، يبقى أن وجهات نظر النخبة هي التي تفرض الأثر الأكبر المباشر على القرارات السياسية. وكما ذكر **فيربا** (1987م) فإن قيم القادة السياسيين يمكن توقّع أن يكون لها (انسجام وتداعيات). على سبيل المثال، فإن النخب كانت مركزية بالنسبة للتحولات الديمقراطية الأخيرة.

من خلال ما تقدم تبين أهمية الثقافة السياسية كمطلب أو شرط رئيس لجعل حرية الرأي والتعبير ذات جودة تساعد في بناء منظومة فكرية ديموقراطية، وتعبر من جهة أخرى على مستوى مقبول من **التأهيل السياسي.**

وإذا كانت الثقافة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر، فهي كذلك تعبر عن بدقة عن طبيعة النظام السياسي، وبما أن النمط المقصود هنا هو الثقافة الديمقراطية، فإن تأثيرها وأهميتها تظهر من خلال إيمان أفراد المجتمع بقيم وقناعات بأن للفرد حريات لا يمكن للسلطة أن تصادرها، مع الاستعداد للدفاع عنها إن كانت مهددة، كما يصبح الكل مستعد لقبول الرأي الآخر.

ب. **وسائل الإعلام:**

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها القنوات الأساسية للتعبير، إذ هي المسئولة عن إيصال الآراء المعبر عنها للجهات المعنية، ونقل الأحداث التي تعكس سلوكيات اجتماعية ناتجة عن أفكار وأراء كونها أصحابها واقتنع بها ومن ثم التعبير عنها.

وعليه تمثل حرية الرأي والتعبير بما في ذلك " حرية استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"[13]، وبالتالي لا يكون بالإمكان تحقيق وترقية حرية الرأي والتعبير إذا لم يتوفر لها بيئة إعلامية قائمة كذلك على الحرية، لأن ذلك هو الضامن والكافل الإجرائي والحقيقي والمؤشر القادر على قياس المستوى الممارساتي لحرية التعبير، وفي هذا المقام يرى الفيلسوف الانجليزي **جون ستيوارت ميل** " إن حرية الصحافة هي ضمانة من الضمانات التي تكفل النضال ضد الفساد والحكومات الاستبدادية ".

ومن هذا المنظور فإن حرية الرأي والتعبير تعبر عن حق مزدوج، إذ تتعلق بحرية إذاعة الآراء والأفكار أيا كانت طبيعتها ومضمونها أو نوعها، وهي أيضا حرية استقاء المعلومات والأفكار مهما كان شكلها ومجال اهتمامها وتأثيرها، وذلك عن طريق الوسائل الصوتية أو المكتوبة أو المطبوعة أو على شكل أعمال فنية، أو من خلال أية وسيلة من وسائل الإعلام بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة.

ويمكن لوسائل الإعلام القيام بدور مزدوج من حيث أنها يمكن أن تستفيد من حرية التعبير وتكون فاعلا رئيسيا في تكريسها وخدمتها، ومن جهة أخرى يمكن أن تنتهكها وتكون فاعلا رئيسيا في تثبيطها خاصة إذا انصرفت إلى تمثيل الدعاية السياسية للسلطة أو لقوى أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية أو غيرها من المصالح. إن الارتباط التأثيري بين الإعلام والتحول الديمقراطي أمر ملحوظ في الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، حيث يعد الإعلام الوسيلة الرئيسية للإسراع بمعدلات وتطوير وسائل التنمية ونشر الثقافة اللازمة لتأطير السلوك السياسي الفردي والجماعي داخل المجتمع، وتوجيه الرأي العام والمشاركة الفعالة في صناعته.

وعليه فإن حرية الرأي والتعبير تنتقل من البعد القيمي المرتبط بالفرد، إلى البعد المؤسسي المرتبط بحرية واحترافية وموضوعية وسائل الإعلام. التي أخذت مكانة ريادية في عملية التنشئة عموما والسياسية بوجه الخصوص.

ويتمحور الدور الايجابي الذي تلعبه وسائل الإعلام في الحياة السياسية المطبوعة بمنظومة قيمية وإجرائية سلوكية معبرة عن نمط وتوجه ديمقراطي، من خلال التحول الايجابي في العلاقة بين الفرد والسلطة، بحيث أصبح المواطن أكثر احساسا بقدراته الذاتية، واستشعارا لحقوقه المعنوية واطلاعا على الأحداث التي اعتادت

الحكومات احتكارها أو حجبها ووصفها بالسرية. إن زيادة هامش حرية وسائل الإعلام من جهة وارتفاع مستوى وجودة المادة الإعلامية نتيجة الاحترافية والموضوعية من جهة ثانية، يؤدي – بدون شك – إلى تضاؤل هامش المناورة عند صانع القرار السياسي، وزيادة في المقابل قدرة المواطن في الرقابة والمساءلة وطلب المشاركة.

3 -**البناءات الديمقراطية لحرية الرأي والتعبير:**

إن احترام وضمان حرية الرأي والتعبير في الديمقراطيات الناشئة تترتب عليه – دون شك – مجموعة من البناءات التكوينية الدافعة لنجاح مسار التحول، والمساعدة على تجاوز المراحل الانتقالية، نذكر منها:

أ. **تفعيل المشاركة السياسية:**

تعد المشاركة السياسية من أهم المظاهر المعبرة عن المنظومة الديموقراطية في المجتمع، إذ تعبر عن دور المواطنين في الحياة السياسية من خلال اختيار المسئولين والبرامج السياسية وبالتالي التوجهات السياسية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إذ يعرفها "**جوزاف ناي**" بأنها تلك الأنشطة القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والإعمال التي يؤدونها وكذا التأثير في القرارات الحكومية.

أما **صامويل هنتنجتون** فيرى بأن المشاركة السياسية تعبر عن أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير عن صنع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستقرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية.[14]

إن المشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافا حول أي نسق سياسي على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها، ومهما تناقضت المقاربات السياسية والاجتماعية والفلسفية، فإن المشاركة أوسع من أن تؤطر في الزمان والمكان، فلكل مجتمع سبله الخاصة في المشاركة وفرض التعبير، ولهذا فالمشاركة السياسية مرتبطة بآليات العلاقة بين الدولة والمجتمع، وطبيعة الممارسة السياسية السائدة.

وعليه فإن المشاركة السياسية مبنية في أساسها على حرية الأفراد في التعبير عن الآراء، والمعتقدات والمدركات السياسية، هذا التعبير يظهر في شكل مجموعة سلوكيات

فردية وجماعية، ينتج عنها بناء المؤسسات السياسية، وتجسيد التعددية السياسية القائمة على تعدد الآراء والتوجهات [15].

إذن فالمشاركة السياسية ترتبط بالحرية الشخصية للأفراد، يزيد ويرتفع مستواها كلما أحس المواطن بحرية في الاختيار المبني على حرية الرأي والتعبير.

وتتجسد قيم حرية الرأي والتعبير في المشاركة السياسية من خلال الأشكال التالية:

- الانتخاب الذي يقوم بصفة عامة على إدلاء مجموعة من الأفراد تتوافر فيهم الشروط اللازمة لممارسة هذا الحق، الذي له أهمية كبيرة في ترشيد القرار الحكومي، كما يساهم كآلية في تفعيل مقاربة تشاركية بين الدولة والمجتمع.
- العضوية في الأحزاب والجماعات المصلحية، اذ تعبر الأحزاب والجماعات عن الديناميات السياسية اللازمة للعملية السياسية المستمرة، العاكسة لمستوى معين من التفاعل بين المؤسسات الرسمية والفواعل غير الدولاتية يختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لفاعلية وجدية هذه الديناميات.

ب. التعبير المباشر عن رفض أو تأييد قرارات سياسية معينة في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المحلية أو الدولية) من خلال المسيرات أو المظاهرات أو بكل الوسائل المسموح بها قانونا.

ت. **المعارضة السياسية**

يعبر مفهوم المعارضة السياسية على وجود قوى مجتمعية، لها أراء وإدراكات مخالفة لتوجهات وسياسة الحكومة في قضية معينة، أو مجموعة قضايا لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشأن العام.

وعادة ما تمارس المعارضة السياسية من قبل قوى تمتاز بمستوى عال من التنظيم والمؤسسية مثل الأحزاب السياسية، غير أن ذلك لا يمنع من ادوار معارضة ظرفية أو دائمة لرموز أو شخصيات معروفة في المجتمع.

إن المعارضة السياسية هي– في وصف بنائي دقيق – إضفاء طابع سياسي ديمقراطي للحياة السياسية عامة وللعملية السياسية خاصة، هذا الطابع قائم على بناء ثنائي السلطة – المعارضة.

فالحياة السياسية تتجاذبها الآراء المختلفة والمتعارضة بين القوى المعارضة فيما بينها من جهة (النقاش والاختلاف والحوار على المستوى الأفقي)، أو بين هذه القوى والسلطة من جهة أخرى.أما العملية السياسية فيغلب عليها طابع الضغوط والضغوط المضادة، بين السلطة الصانعة للقرارات والسياسات العامة، والمعارضة من أحزاب سياسية وجماعات مصلحية وأفراد رافضة لهذه القرارات، أو محاولة التأثير فيها.

من خلال هذا المنظور يظهر وأن حرية الرأي والتعبير ليست فقط متغير مؤثر في وجود وتفعيل المعارضة السياسية كمقوم بنائي في التكوين الديمقراطي العام، بل المعارضة هي المعبر الصادق والعاكس الحقيقي لوجود واحترام الحق في إبداء الرأي والتعبير عليه تجاه النظام السياسي من دونه.

في هذا السياق، فإن المجتمعات غير الديمقراطية تغيب فيها حرية الرأي والتعبير أو يتدنى مستواها إلى اضعف مستوياتها الأمر الذي يؤدي إلى غياب الديمقراطية أو اضطهادها ومحاصرة رموزها، كل هذا يقلل من فرص التحول أو التأسيس للديمقراطية.

إذن قبل الحديث عن المعارضة السياسية ودورها في المجتمع من الناحية السياسية، يجب الحديث عن الحق والحرية في التعبير، ومدى حمايتها وكفالتها سياسيا وقانونيا، الأمر الذي يساعد على ممارسة الحقوق السياسية، وبخاصة الحق في التعبير عن معارضة التوجهات والسياسات التنموية للنظام السياسي دون أن يترتب عن هذا السلوك توجهات عقابية أو انتقامية مهما كان نوعها ومستواها، وفي ظل هذه الظروف فقط يمكن أن نتحدث على متغير آخر يعتبر من أهم مخرجات ممارسة المعارضة هو التداول السلمي وعن السلطة في جو سلمي يعبر عن ثقافة اجتماعية راقية قائمة على مبادئ التسامح والاحترام وقبول الأخر الأمر الذي يجعل من علية التنافس السياسي عملية اجتماعية سلمية تحتكم إلى حرية الاختيار الشعبي .

ج. صناعة الرأي العام:

ارتبط تناول التأثير السياسي للرأي العام بنشأة أو ظهور المجتمع الجماهيري الحديث، حيث لا تشير صفة **العام** إلى أغلبية عددية (Massive) وإنما إلى نوعية

خاصة من الجمهور(Mass) الذي هو قوام الرأي العام وقوامه[16]. هذه النوعية هي تلك الجماعة التي تسمى في دراسات الرأي العام "الجمهور الخاص ".

وفي تعريف **الرأي العام** اختلفت الطروحات والضرورات الدراسية والأكاديمية التي انبثقت عنها تعاريف شتى، منها ما عبر عن الأسلوب الاصطلاحي، ومنها الأسلوب التحليلي، وكذلك الأسلوب الأمبريقي الذي يتماشى ما التوجه الفكري والمنهجي لهذه الدراسة.

يركز الأسلوب الأمبريقي في تعريف الرأي العام على **الجانب الأدواتي** ووسائل القياس، ومن ذلك التعرف على دور وسائل الإعلام في بلورة والتعبير عن الرأي العام، والقضايا التي يدور حولها، كما يهتم هذا الأسلوب بأخلاقيات قياس الرأي العام من حيث الدور السياسي [17].

ومن التعاريف المطروحة في هذا المقام أن الرأي العام هو " الجماهير المهتمة بمسألة أو مسائل معينة تمس مصالحها ومعتقداتها بدرجة أو بأخرى، وبالتالي تعبر عن رأيها في هذه المسألة إذا ما أتيحت لها الفرصة ". وبالتالي فإن المفهوم يحتوي على ثلاثة عناصر هي[18]:

- وعي قطاع من الجمهور بالمسالة.
- الإحساس بتأثيرها على حياتهم.
- الاستعداد للتعبير عن رأيهم للضغط على صانع القرار لأخذ رأيهم في الحسبان.

إن الارتباط البنائي بين الرأي العام والديمقراطية الناشئة يظهر من منظور العملية السياسية في نوعين رئيسيين للرأي العام، **الأول هو رأي عام جيد**، ويتحقق عندما يبدي الجمهور استعدادا لتحمل نتيجة آرائه وسبل تعبيره، و**الثاني هو رأي عام *سيئ***، ويتمثل في حراك وتعبير فوضوي لا يبدي من خلاله الجمهور أي استعداد لتحمل تبعات ونتائج تعبيره، ويكاد الجدل حول فعالية الرأي العام في تدعيم التحول الديمقراطي في الدول التي تعرف تحولات سياسية ينقسم إلى تيارين رئيسيين، الأول يميل إلى إبراز استقلالية وفعالية الرأي العام في العملية السياسية، ومنه النظر للرأي

العام كقوة فاعلة في الحياة السياسية، تحركها قضايا الشأن العام، ولهذا فهو تعبير عملي عن موقف سياسي يتبلور لدى الجمهور، وليس مجرد منظومة من القيم أو مجموعة من الملامح الثقافية الكامنة في وجدان أفراد المجتمع كالطابع أو الشخصية القومية أو الثقافة السياسية.

أما التيار الثاني فيرى يرى بان الرأي العام ليس بعيدا -في واقع الأمر -عن التوظيف والاستغلال، **في سياق مقاربة الدولنة**، حيث تغلب عليه خصائص الانفعالية والتلقائية الأمر الذي يفقده الرشادة والعقلانية في الحراك والتعبير .و هو ما يجعلنا أمام مفهوم الجودة والفاعلية في التعبير والممارسة الايجابية للحرية في سياق تدعيم التحول والتأسيس الصحيح والجدي للمنظومة الديمقراطية.

من خلال ما تقدم يظهر تأثير حرية الرأي والتعبير في صناعة الرأي العام من خلال الآتي:

- التعبير عن الرأي والضغط على صناع القرار هو نتاج تمتع المجتمع بالحرية في التعبير والتفكير وإبداء الرأي.
- تشكل الرأي العام حول قضية معينة أو مسالة ما يعود إلى توفر قنوات تتمتع بقدر من الحرية في نقل المعلومات والأفكار، الأمر الذي يساعد التبليغ والانتشار والاهتمام بقضية معينة.
- تلعب وسائل الإعلام الحرة والنزيهة والموضوعية دورا بالغ الأهمية في تشكيل الرأي العام، وهو ما يعبر عن حرية الرأي والتعبير المؤسساتية.

خاتمة:

مما تقدم في هذه الدراسة، يتبين أن موضوع علاقة حرية الرأي والتعبير بالتحول الديمقراطي موضوعا بالغ الأهمية، نظرا للبناء الشرطي بين المتغيرين في اتجاه اتساع وتراجع الهامش الديمقراطي لمجتمع ما مربوطا بهامش الحرية فيه، ليس فقط كمقوم للبناء الديمقراطي وتفعيل صيرورته، وإنما كذلك للبناءًت الديمقراطية الناجمة عن ممارستها وحمايتها سياسيا من خلال سماح النظام السياسي بقيامها في المجتمع واحترام الحدود الممنوحة لها، وقانونيا من خلال حمايتها من الانتهاك والخرق

ووضع تشريعات صارمة لذلك تتضمن العقوبات المقابلة للمخالفة مهما كان مرتكبها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية الناشئة في حاجة إلى جودة الرأي والتعبير، نظرا لحساسية مراحل البناء وضرورة النجاح الأمر الذي يجعل النخب أمام مسؤوليات تاريخية، إذ تتحمل جزء هاما من المسؤولية في النجاح أو الفشل.

وعليه فان فرصة نجاح التحول الديمقراطي في مجتمع يعطي أهمية ومكانة للحرية ويحميها ويكفلها، أفضل من المجتمع الذي يهمل هذا الجانب أو يقلل من أهميته.

كما إن البحث عن سبل تحقيق مبادئ الحريات الفردية والجماعية أمر مهم، لكن لابد أن لا يكون على حساب الشروط الموضوعية المطلوبة في هذا المقام، والمتعلقة أساسا بتأهيل المجتمع من خلال تفعيل منظومته القيمية الثقافية، مما يرفع مستوى الإدراك الجمعي، ويوحد التصورات الأخلاقية والفلسفية لمفهوم وحدود ممارسة حرية الرأي والتعبير، والاحتمالات البنائية المترتبة عن ذلك.

الهوامش:

[1]. وهبة الزحلي، حق الحرية في العالم، ط1، دمشق : دار الفكر، 2000 م، ص 39.

[2]. محمد عفيفي مصطفى، الحقوق المعنوية للإنسان بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990م، ص 79

[3]. Document Final De Conférence Mondiale Sur Les Droits De L'homme), Revue Des Droits De L'homme, Algerie –N04- Septembre 1993 ,p 83 .

[4].Ipid, p 84

[5]. أحمد رشاد طحون، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، ط1، القاهرة : ايترك للنشر والتوزيع، 1998 م، ص 33

[6] .نخلة موريس، الحريات، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 1999م، ص 217 .

[7]. وهبة الزحلي، مرجع سابق الذكر، ص 33 .

[8]. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديموقراطي في العالم العربي : العوائق والممكنات، في : علي الكواري وآخرون، المسألة الديموقراطية في العالم العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 م. ص 16 .

[9].Birch Antohnny H, the concepts and theories of democracy, London: Rutledge, 1993, pp 167 - 168.

[10]. محمد الخزرجي ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 م، ص 96 .

[11]. الجمل يحيى، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 67

[12].Almond Gabriel and Verba Sydney , Civic Cultur , brineeton University , press 1, 1963, p 81

[13]. المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م

[14]. Huntington Samul, and John Nelson; On Easy Choice, political participation in developing. Contries;(Cambrige: harvard University press, 1979), p03.

[15]. كمال السيد، حقيقة التعددية الحزبية، القاهرة: عالم الكتب، 2002 م، ص 12 – 13

[16]. ملفين ديلفين، وساندرابول روكيتش، (ت: كمال عبد الرؤوف)، نظريات وسائل الإعلام، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 228 - 229 .

[17]. صالح ناهد، قياس الرأي العام : الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1993م، ص 94 .

[18]. سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981 م، ص ص 47 -49